Distr.: General
10 April 2018
Arabic
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

**فريق استعراض التنفيذ**
**الدورة التاسعة**
فيينا، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقَّت*
**أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

## أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## مذكِّرة من الأمانة**

## مقدِّمة

١- أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عرضت الأمانة مذكرة بعنوان "ترجمة الالتزام إلى نتائج: أثر آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (الوثيقة CAC/COSP/2013/14). وقرَّر المؤتمر، في مقرَّره ٥/١، أن يبدأ فريقُ استعراض التنفيذ على وجه السرعة في جمع المعلومات ذات الصلة ومناقشة تلك المعلومات، بدعم من الأمانة، تسهيلاً لتقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقرَّر المؤتمر أيضاً أن يدرج الفريق في جداول أعمال دوراته المقبلة بنداً يتيح مناقشة تلك المعلومات.

٢- ومع أنَّ الوثيقة CAC/COSP/2013/14 لاقت استحساناً، إلاَّ أنها تستند أساساً إلى خبرات موظفي الأمانة الذين شاركوا في الاستعراضات القطرية أو قدَّموا المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف سواء في مرحلة التحضير لعملية الاستعراض القطري أو أثناءها أو بعدها. ولكنَّ الأمانة تشجَّعت بالمناقشات التي دارت أثناء دورة الفريق الخامسة ثم دورته الخامسة المستأنفة، فعمدت في شباط/ فبراير ٢٠١٥، تماشياً مع المقرَّر ٥/١، إلى توجيه مذكِّرة شفوية إلى الدول الأطراف التي أنجزت استعراضاتها تدعوها فيها إلى تقديم معلومات عن أيِّ إجراءات قد تكون اتخذتها على سبيل

* CAC/COSP/IRG/2018/1.

** قُدِّمت هذه الوثيقة بعد انتهاء المهلة المحدَّدة وذلك من أجل تضمينها أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

المتابعة لسد الثغرات أو تلبية الاحتياجات التي استبينت أثناء الاستعراض. وقد أُدرج جزء من المعلومات المتلقاة استجابة لذلك في المذكرة التي أعدتها الأمانة لدورة المؤتمر السادسة بعنوان "تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (الوثيقة CAC/COSP/2015/6).

٣- وقد شجَّع المؤتمر، في قراره ١/٦، الدول الأطراف على مواصلة تبادل المعلومات طواعية بشأن الممارسات الجيِّدة والخبرات والتدابير ذات الصلة المتَّخذة بعد إنجاز استعراضاتها، بما في ذلك المعلومات المتصلة بالمساعدة التقنية، وعلى النظر في تقديم تلك المعلومات إلى الأمانة لنشرها على موقعها الشبكي.

٤- وعمَّمت الأمانة، على سبيل التذكير بطلبها السابق للمعلومات وتماشياً مع قرار المؤتمر ١/٦، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مذكرة شفوية ثانية شجعت فيها الدول الأطراف على تقديم معلومات عن ممارساتها الجيِّدة وخبراتها المكتسبة وتدابيرها المتخذة بعد إنجاز الاستعراضات، وكذلك عن المساعدة التقنية المتلقاة أو المقدَّمة فيما يتعلق بالاحتياجات المستبانة في تقارير الاستعراضات القطرية. وكان الهدف من المذكرة الشفوية هو التماس المزيد من المعلومات التي يمكن أن يستخدمها فريق الاستعراض كأساس للتحليل والمناقشة بشأن أداء الآلية خلال دورته السابعة المستأنفة. وقد جُمِّعت المعلومات المتلقاة رداً على المذكرتين الشفويتين، وكذلك المعلومات المتلقاة أثناء دورات فريق استعراض التنفيذ والاستعراضات القطرية، في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/12.

٥- وفي وقت لاحق، قُدمت تلك المعلومات إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته السابعة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في إطار مذكرة الأمانة التي تضمنت تحليلاً للممارسات الجيِّدة، والخبرات والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها الدول الأطراف بعد إنجاز الاستعراضات خلال دورة استعراض التنفيذ الأولى (الوثيقة CAC/COSP/2017/12). وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنجزت ١٦٠ دولة خلاصاتها الوافية في إطار الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ. ولم تشمل الوثيقة CAC/COSP/2017/12 البيانات الخطية الـ ٣١ التي تلقتها الأمانة من الدول فحسب، بل أيضاً المعلومات الواردة في العديد من البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأطراف في الدورات السابعة والسابعة المستأنفة والثامنة لفريق استعراض التنفيذ. وقد جمعت الأمانة البيانات وأضافت ٣٤ دولة أخرى إلى القائمة. وجُمعت معلومات عن تدابير مكافحة الفساد التي اتخذتها ٣٠ دولة طرفاً أخرى بناءً على نتائج عمليات الاستعراض مباشرة، وجرى جمع تلك المعلومات في سياق الاستعراضات الجارية أو من خلال تقديم المساعدة التقنية. وفي المجموع، تم تحليل معلومات من ٩٥ دولة طرفاً،[(١)] أي ما نسبته ٦٠ في المائة من الدول التي أنجزت استعراضاتها.

(١) الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، توغو، الجبل الأسود، الجزائر، جزر كوك، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، عُمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، ليبريا، ليختنشتاين، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك،

٦- ومنذ صياغة الوثيقة CAC/COSP/2017/12، لم يرد سوى بلاغين إضافيين. ولم تغير المعلومات الواردة فيهما التحليلات التي قُدمت إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته السابعة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد أضيفت المعلومات الإضافية إلى صفحات الموجزات القطرية على الموقع الشبكي لفريق استعراض التنفيذ.

## ألف- الأطر الزمنية المحددة لعملية استعراض التنفيذ

٧- أُطلقت الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ خلال الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، التي عقدت في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بمقتضى قرار المؤتمر ٦/١، بشأن مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي الاجتماع المعقود لاحقاً فيما بين الدورات، الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجري سحب القرعة من أجل تحديد الجدول الزمني للاستعراضات القطرية في دورة الاستعراض الثانية، وقد نظم على النحو التالي: السنة الأولى — ٢٩ دولة؛ السنة الثانية — ٤٩ دولة؛ السنة الثالثة — ٣٦ دولة؛ السنة الرابعة — ٣٥ دولة؛ السنة الخامسة — ٢٩ دولة. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٨، وُضعت الصيغة النهائية لست خلاصات وافية من الدورة الثانية، مما جعل قاعدة المعلومات محدودة للغاية وأقل من أن تسمح بإجراء أيِّ تحديد أو تحليل للتأثير الناتج عن الدورة الثانية. وعلى الرغم من التبكير بتحديد مواعيد الاستعراضات، كما لاحظت الأمانة في إحاطاتها الشفوية الحديثة إلى مؤتمر الدول الأطراف خلال دورته السابعة، تم تحديد حالات تأخير في أداء دورة الاستعراض الثانية والتقدم المحرز فيها. وأبرزت الأمانة أيضا أنَّ أيَّ مزيد من التأخير يمكن أن ينال من الاختتام الناجح والمناسب التوقيت للدورة الثانية (انظر الفقرة ٥٧ من الوثيقة CAC/COSP/2017/14).

٨- ومن أجل تقييم أكثر دقة للأسباب الكامنة وراء حالات التأخير التي شهدتها الدورة الثانية، تستند هذه الوثيقة إلى البيانات الإحصائية التي سبق تقديمها جزئيا في إطار المذكرة التي أعدتها الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ مهام فريق استعراض التنفيذ (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2018/3). ولدى القيام بذلك، تم إجراء مقارنة بين أداء الآلية خلال السنتين الأوليين من الدورتين الأولى والثانية، سعياً إلى التيقّن في تحديد مرحلة الاستعراض التي يحدث فيها التأخير. ويركز التحليل على نقطتين حرجتين في كل استعراض قطري، وهما الوقت الذي تُطالَب فيه الدول الأطراف بتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية ووضع الصيغة النهائية للخلاصة الوافية.

٩- ووفقاً للمبادئ التوجيهية المرسومة للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء استعراضات التنفيذ القُطرية، ينبغي أن تُقدَّم القائمة المرجعية بعد شهرين من بدء الاستعراضات، وأن يُستكمل الاستعراض الكامل في غضون ستة أشهر. وقد أظهرت عملية التعلم التي رافقت آلية استعراض التنفيذ أنَّ إنجاز الاستعراضات القطرية لم يتم أبدا في غضون ستة أشهر. وهناك عدد من الأسباب وراء ذلك،

ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات-الموحَّدة)، ناميبيا، ناورو، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

من بينها متطلبات الترجمة، وصعوبات الجدولة الزمنية للزيارات القطرية والتأخر في تقديم المعلومات الإضافية في أعقاب الزيارات القطرية. ومع ذلك، فإنَّ تقديم القائمة المرجعية لا يزال يمثل حجر الزاوية في عملية الاستعراض، وهو شرط لا بدَّ منه واللحظة الزمنية التي يمكن للاستعراضات القطرية أن تبدأ فيها على نحو جاد. ومن ثم، فإنَّ أيَّ تأخير في تقديم القائمة المرجعية يؤدي حتماً إلى تأخير الاستعراض القطري كله. ويبيّن الشكل الأول أدناه لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات القطرية التي أجريت في السنتين الأولى والثانية من دورة الاستعراض الأولى.

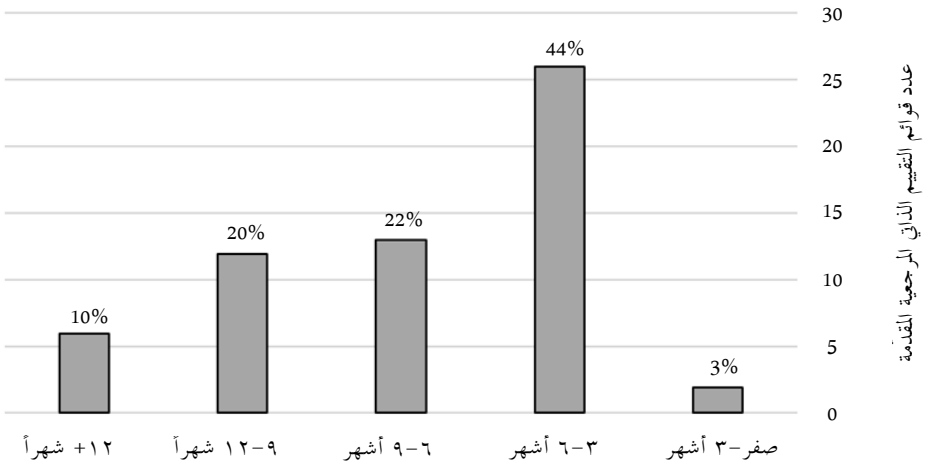
١٠- ولا يزال تاريخ بدء الاستعراض هو وقت سحب القرعة لغرض تشكيلات مزاوجة البلدان لسنة الاستعراضات الموالية.

## باء- التقدم المحرز في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية

١١- تم تجميع الأرقام التالية من أجل المساعدة على تقييم الوقت المستغرَق بين بدء عملية الاستعراض وتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ومع أنَّ من الأمثل الربط بين هذه المعلومات والمدة الإجمالية لإنجاز الاستعراض، فإنَّ العدد المحدود من الاستعراضات المنجزة في الدورة الثانية لا يساعد على القيام بهذا التحليل. وتشمل الأرقام الاستعراضات القطرية التي أجريت في السنتين الأولى والثانية من الدورتين كلتيهما.

الشكل الأول

**لمحة عامة عن المهلة الزمنية التي استغرقتها الدول المستعرَضة في دورة الاستعراض الأولى لتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية (مجموع الدول الأطراف ٦٤)**

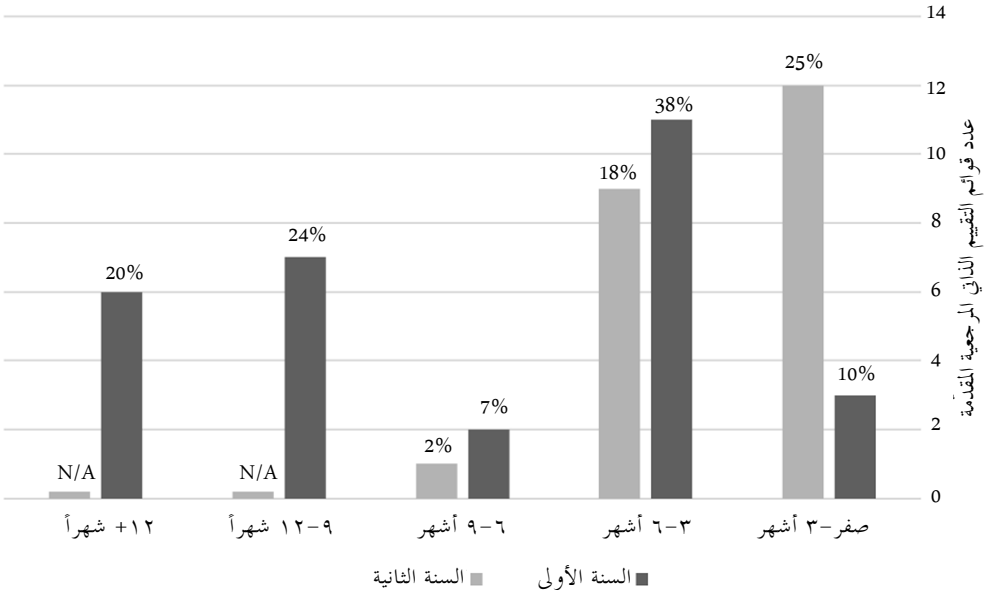



١٢- قدمت الدول الأطراف الـ٢٤ المستعرضة جميعها في السنة الأولى من دورة الاستعراض الأولى، إلاَّ أربع منها، قوائمها المرجعية في غضون ١٢ شهراً من بدء استعراضاتها القطرية. وقدمت تلك الدول الأربع قوائمها المرجعية في غضون ١٨ شهراً. وفي السنة الثانية من دورة الاستعراض الأولى، التي كانت خلالها ٤٠ دولة طرفاً قيد الاستعراض، لم تقدم سوى اثنتين من الدول الأطراف قوائمها المرجعية بعد مرور أكثر من ١٢ شهراً من بدء استعراضاتها. وفعلت كلتاهما ذلك في غضون ١٨ شهراً من بدء استعراضيهما القطريين. وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية العمل بالآلية، كان عدد كبير من القوائم المرجعية بحاجة إلى معلومات إضافية، ممّا دفع الأمانة إلى التواصل مع الدولة الطرف

المستعرضة من أجل تسليط الضوء على الثغرات وأوجه القصور في القائمة المرجعية. وكثيرا ما كانت هذه الطلبات تُقدَّم قبل التشارك في القوائم المرجعية مع الدول الأطراف المستعرضة، ممّا يطيل وقت الاستعراض الإجمالي.

الشكل الثاني

**لمحة عامة عن المهلة الزمنية التي استغرقتها الدول المستعرَضة في السنتين الأولى والثانية من دورة الاستعراض الثانية لتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية (مجموع الدول الأطراف ٧٧)**




١٣- على سبيل المقارنة، كان عدد الاستعراضات المقرر تنفيذها خلال السنتين الأولى والثانية من الدورة الثانية ٢٩ استعراضاً خلال السنة الأولى و٤٨ خلال السنة الثانية. وحتى وقت إعداد هذه الوثيقة، لم تكن أربع قوائم مرجعية قد قُدمت من أجل استعراضات السنة الأولى من الدورة الثانية، في حين أنَّ أكثر من نصف استعراضات السنة الثانية، أي ٢٦ استعراضاً، لم تُقدَّم بعد ١٠ أشهر من بدء الاستعراض (انظر الشكل الثاني).

## جيم- الدورات التدريبية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ

١٤- تنظم الأمانة دورات تدريبية دورية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراضات، وذلك وفقاً للفقرة ٣٢ من الإطار المرجعي للآلية والفقرة ١١ من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية. وتهدف تلك الدورات التدريبية إلى تعريف جهات الاتصال والخبراء بالمبادئ التوجيهية بغية زيادة قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض.

### دورة الاستعراض الأولى

١٥- دُرِّب حتى الآن أكثر من ١ ٨٠٠ خبير في إطار دورة الاستعراض الأولى، مما يسهم في إنشاء مجتمع عالمي من خبراء مكافحة الفساد. وقُدمت دورات تدريبية وطنية ومساعدة مخصصة إلى أكثر من ٤٠ دولة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ونُظّمت سبع دورات تدريبية إقليمية.

### دورة الاستعراض الثانية

١٦- نُظمت حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨ ست دورات تدريبية إقليمية وأربع دورات تدريبية عالمية لدورة الاستعراض الثانية. وعلى وجه الخصوص، يجري تنظيم الدورات التدريبية عقب دورات فريق استعراض التنفيذ فوراً لتوفير التكاليف لكل من الدول الأطراف المستعرَضة والأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت مساعدة محددة الأهداف لدول أطراف مستعرَضة دعماً لاستعراضاتها.

١٧- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، شارك أكثر من ٣٩٠ جهة اتصال وخبير حكومي في الدورات التدريبية الإقليمية والعالمية لدورة الاستعراض الثانية.

## دال- التحليل وسبل المضي قُدُماً

١٨- يتضح من مقارنة الوقت اللازم للدول الأطراف لكي تقدم القوائم المرجعية أثناء الدورتين الأولى والثانية، أنه كان ينبغي أن تستفيد الدورة الثانية من الخبرة والأفكار المكتسبة خلال الدورة الأولى. وسلطت الأمانة الضوء في الفقرة ٥٢ من الوثيقة CAC/COSP/2013/14 على كون استعراض الفصل الثاني من الاتفاقية قد يتطلب مشاورات وطنية بين العديد من الإدارات والوكالات الحكومية نظراً إلى كونه بعيد المدى للغاية. ومن المتوقع أن تؤدي تلك المشاورات إلى حدوث تأخيرات، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بجمع معلومات كافية لتوفير قاعدة معلومات موثقة جيِّداً للاستعراضات. وفي محاولة لاستباق هذه التأخيرات، بذلت الأمانة الكثير من الجهود لدعم الدول في الاضطلاع بمهامهما كدول أطراف مستعرضة، على النحو المبين أدناه.

### ملاحظة إرشادية

١٩- أصدرت الأمانة خلال الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ، التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إرشادات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بخصوص كيفية الإجابة على مسودة قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة بشأن تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/CRP.1). واستعرضت التوجيهات استعراضاً مستفيضاً مع الدول الأطراف خلال سلسلة من الاجتماعات في فيينا، وقد قدمت الدول التي استخدمت تلك التوجيهات قوائم مرجعية أعلى جودة للتقييم الذاتي.

**توفير فرص التدريب، مع إسناد الأولوية للدول الأطراف المستعرَضة**

٢٠- بذلت الأمانة جهوداً متواصلة لتنبيه الدول الأطراف بشأن التأخيرات المتوقعة قبل بدء الاستعراضات. وتحقيقا لهذه الغاية، نُظّمت دورات تدريبية لصالح جهات الاتصال والخبراء الحكوميين قبل السنتين الثانية والثالثة من الدورة الثانية.

٢١- وأسفر التدريب المبكر لجهات الاتصال قبل بدء الاستعراضات القطرية عن ترشيح أكثرية جهات الاتصال قبل موعد بدء الاستعراضات القطرية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ جميع الدول الأطراف المستعرضة في إطار السنتين الأولى والثانية من الدورة الثانية دعيت في عدة مناسبات لحضور حلقات عمل تدريبية مختلفة.

٢٢- وبغية تشجيع التبكير بتعيين جهات اتصال للسنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، تُجرى أربع دورات تدريبية لجهات الاتصال في وقت كتابة هذا التقرير، إحداها في مدينة بنما، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ والثانية في موسكو، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ والثالثة في داكار، في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨؛ والرابعة في فيينا يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتقرر عقد الدورة الأخيرة فوراً عقب الدورة التاسعة لفريق استعراض التنفيذ. ومرة أخرى، كان من المتوقع من تلك الدورات أن تتوفر لجميع الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية فرصة الاستفادة من التدريب المتعلق بدورة الاستعراض الثانية قبل بدء الاستعراض.

**توقعات باستمرار التأخير في الاستعراضات القطرية**

٢٣- أشارت الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية مراراً إلى الفصل الثاني، المتعلق بالمنع، باعتباره السبب الجذري لتأخرها في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية. ومما زاد الأمر تعقيدا الحاجة إلى التشاور مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، وخصوصاً في الدول الاتحادية أو ذات الولايات القضائية المتعددة، لأنَّ المعلومات والمدخلات كثيرا ما كانت تُطلب على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي. وتم تحديد تأخر في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، وخصوصاً لدى الدول الأطراف قيد الاستعراض، في السنة الثانية من دورة الاستعراض الثانية.

٢٤- ومن الواضح أنه يمكن أن يحدث التأخير، ويحدث فعلاً، في أيِّ مرحلة من مراحل الاستعراضات القطرية. ومع ذلك، فإنَّ حالات التأخير الأولي في تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية ما زالت تشكل مصدر قلق متزايد للأمانة. وبعد مرور عشرة أشهر على بدء السنة الثانية من دورة الاستعراض الثانية، ما زال أكثر من نصف الدول الأطراف المستعرضة لم يقدم بعد قوائم التقييم الذاتي المرجعية. ولاحظت الأمانة أيضا أنَّ عددا من الدول الأطراف التي كانت أطرافا مستعرِضة أصبحت قيد الاستعراض في السنة الثانية والعكس بالعكس، مما أدى إلى زيادة في عبء العمل لدى جميع الأطراف المعنية. وقد بدأ بالفعل انتشار تداعيات هذه التأخيرات إلى السنوات التالية من الدورة الثانية، مما يؤثر سلبا على قدرة الدول، فضلا عن الأمانة، على تنفيذ كل من الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنة اللاحقة في نفس الوقت.

## السير قُدماً

٢٥- مع أنَّ من السابق لأوانه مقارنة مختلف الخطوات في الاستعراضات القطرية للمرحلتين الأولى والثانية بطريقة شاملة، استنادا إلى التأخر في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، هناك ما يدعو للقلق الشديد فيما يتعلق بمدة الاستعراضات القطرية الفردية في الدورة الثانية وطول مدة الدورة الإجمالي المترتب عنها.

٢٦- وستواصل الأمانة رصد التقدم العام المحرز في تقديم القوائم المرجعية وإنجاز الاستعراضات، وإبقاء الفريق على علم بأداء الدورة الثانية للآلية.

٢٧- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في السبل الكفيلة بتشجيع جميع الدول الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل تفادي أيِّ تأخير إضافي من شأنه أن يهدد الأداء الجيد للآلية.